



دولة
الكويت

وزارة المالية

آفاق النمو الاقتصادي العالمي والاقتصاد الكويتي



إدارة الاقتصاد
الكلية والسياسة
المالية

إدارة الاقتصاد الكلية والسياسة المالية- الدور الأول- بلوك 8.

هاتف: 22485152. فاكس: 22427585

أفاق النمو الاقتصادي العالمي والاقتصاد الكويتي

تمهيد

شهد الاقتصاد العالمي أزمات متتالية بدأت منذ العام 2008/07 فيما عرف بأزمة ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء والمحروقات تلتها أزمة مالية عالمية بدأت في الولايات المتحدة وامتدت لأوروبا ثم ما لبثت آثارها ان شملت العالم ككل. تلك الأزمات المتتالية تؤثر مما لاشك فيه على الاقتصاد الكويتي تأثيرا مباشرا نظرا لارتباطه بالتطورات الاقتصادية الدولية باعتباره من الدول المصدرة للنفط والتي تعتمد عليه بشكل كبير كمصدر رئيس للدخل القومي للدولة. وفي ضوء ذلك، تقدم هذه المذكرة المختصرة رؤية مبسطة حول آفاق النمو الاقتصادي العالمي خلال العام الحالي 2011 والعام القادم وتأثير ذلك على أسعار النفط العالمية وهو ما يؤثر بطبيعة الحال على مداخيل الدولة وموازنتها العامة.

أ. النمو الاقتصادي العالمي

■ 2010_2009

شهد الاقتصاد العالمي منذ العام 2008 أزمة مالية دفعت معدلات النمو الاقتصادي في دول العالم للانخفاض في العام 2009، فقد سجل الاقتصاد العالمي انكماشاً اقتصادياً (أي نمواً سالباً) بمعدل 2.3٪ انخفاضاً من نمو موجب بلغ نحو 4٪ في العام 2007. إذ سجلت معدلات النمو في الولايات المتحدة معدلاً سالباً وصل إلى 2.6٪ في عام 2009 كما وصلت معدلات الانكماش الاقتصادي في اليابان 6.3٪ ونحو 4.1٪ في منطقة اليورو خلال نفس العام. وهو ما انعكس على أسعار السلع، والتي شهدت انخفاضاً في ظل تراجع مستويات الطلب العالمي نتيجة تلك الأزمة. حيث انخفض

سعر النفط (خام برنت) من نحو 98 دولار للبرميل في عام 2008 ليصل إلى نحو 62 دولار للبرميل عام 2009. كما انخفضت أسعار السلع الغذائية وغيرها من المواد الخام الصناعية بنحو 25٪ خلال نفس الفترة.

وفي سبيل مواجهة الأزمة المالية العالمية لجأت الدول المختلفة إلى ما يعرف بحزم الحفز المالي 'Stimulus Packages' لمواجهة آثار الكساد الاقتصادي الذي تعرضت له نتيجة الأزمة المالية. وقد ساعدت سياسات الحفز المالية تلك على التقليل من آثار الأزمة المالية وبدأ الاقتصاد العالمي يتعافى من تلك الأزمة في العام 2010 ليشهد نموا موجبا بلغ 3.8٪ مدفوعا بارتفاع معدلات النمو الموجبة في الولايات المتحدة (2.9٪) واليابان (4٪) ومنطقة اليورو (1.7) والصين (10.3٪). وقد انعكست معدلات النمو الإيجابية على أسعار السلع العالمية مع تزايد مستويات الطلب ليصل برميل البترول إلى نحو 80 دولار في العام 2010. كما شهدت أسعار السلع الغذائية وغيرها من السلع الصناعية ارتفاعات بمعدلات وصلت نحو 11.7٪ ونحو 45٪ على الترتيب.

▪ أفاق النمو الاقتصادي العالمي 2011-2012

من المتوقع وفقا لعدد من التقارير الدولية التي أعدها صندوق النقد الدولي وغيرها من المؤسسات أن يشهد الاقتصاد العالمي ما يلي:

1. استمرار معدلات الإيجابية في الارتفاع : إذ من المتوقع أن يصل معدل النمو هذا العام إلى نحو 3.2٪ على أقل تقدير ونحو 4.4٪ كحد أقصى. كما أنه من المتوقع أن تصل معدلات النمو في العام 2012 إلى نحو 4.5٪ كحد أقصى ونحو 3.2 كحد أدنى. ويأتي

ذلك في ظل تنامي معدلات النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة واليابان ومنطقة اليورو وإن اختلفت التقديرات بين المؤسسات الدولية في حجم معدلات النمو في تلك المناطق.

2. من المتوقع أن يصاحب ارتفاع معدلات النمو تلك ارتفاعاً في معدلات التضخم ليتراوح ما بين 3 إلى 4٪ خلال العامين المشار إليهما.
3. من المتوقع أيضاً في العام 2012 أن ترتفع معدلات نمو التجارة العالمية ما بين 6٪ إلى 7٪.

4. من المتوقع تواصل أسعار السلع العالمية وخاصة البترول ارتفاعه في العام 2011 ليصل إلى ما بين 90 دولار للبرميل (خام برنت) وحدود 101 دولار للبرميل. ولكن من المتوقع أن ينخفض إلى متوسط 85 دولار – 89 دولار للبرميل في العام 2012 وذلك ظل مجموعة من العوامل أهمها أن ارتفاع أسعار البترول خلال العامين 2010 و2011 قد دفع بمعدلات التضخم للارتفاع مما جعل الدول إلى اتباع سياسات نقدية متحفظة حيث قام الاتحاد الأوروبي برفع أسعار الفوائد لمواجهة الضغوط التضخمية كما لجأت الصين أيضاً إلى سياسة نقدية متشددة في ظل ارتفاع معدلات التضخم بها (4.2٪) مع ارتفاع مستويات الطلب الاستهلاكي المحلي. هذه العوامل من المتوقع أن تؤثر على حجم الطلب على المنتجات النفطية. ولكن تظل الأسعار العالمية للبترول رهينة بالتغيرات السياسية في منطقة الشرق الأوسط، إذ أن استمرار الاضطرابات بالمنطقة وخاصة في ليبيا وسوريا قد يدفع الأسعار مرة أخرى للارتفاع، ولكن تظل أقصى التوقعات لسعر البترول في العام 2012 في حدود 90 دولار للبرميل كمتوسط للخام العالمي المتداول من مناطق مختلفة.

ويوضح الجدول رقم (1) نموذج للتوقعات الخاصة بأداء الاقتصاد

العالمي وبعض الدول والمناطق خلال الفترة 2007-2012.

5. اما بالنسبة للسلع الغذائية والمواد الخام الصناعية فإنه من المتوقع أن

تنخفض خلال العام 2012 بمعدلات تتراوح ما بين إلى 12٪.

جدول رقم (1): أهم المؤشرات الاقتصادية العالمية

| متوقع | | فعليات | | | | المؤشر الاقتصادي |
|------------------------------------|--------|--------|-------|-------|-------|-------------------------------|
| 2012 | 2011 | 2010 | 2009 | 2008 | 2007 | |
| معدل النمو الحقيقي (%) | | | | | | |
| 3.2 | 3.2 | 3.8 | -2.3 | 1.5 | 3.9 | العالم |
| 2.5 | 2.9 | 2.9 | -2.6 | 0.0 | 1.9 | الولايات المتحدة الأمريكية |
| 1.8 | 1.0 | 4.0 | -6.3 | -1.2 | 2.3 | اليابان |
| 1.5 | 1.8 | 1.7 | -4.1 | 0.3 | 2.8 | منطقة اليورو |
| 8.7 | 9.0 | 10.3 | 9.2 | 9.6 | 14.2 | الصين |
| 4.2 | 3.9 | 3.3 | -5.6 | 4.5 | 7.5 | أوروبا الشرقية |
| 6.8 | 7.0 | 8.3 | 4.9 | 5.7 | 9.3 | آسيا وأستراليا (معدا اليابان) |
| 4.0 | 4.1 | 5.7 | -2.1 | 4.0 | 5.6 | أمريكا اللاتينية |
| منطقة الشرق الأوسط وشمال | | | | | | |
| 4.3 | 4.5 | 4.1 | 1.4 | 6.0 | 5.3 | أفريقيا |
| 5.5 | 4.6 | 4.2 | 0.7 | 6.9 | 7.2 | منطقة إفريقيا جنوب الصحراء |
| 3.3 | 3.6 | 3.0 | 1.6 | 4.9 | 3.4 | معدل التضخم العالمي (%) |
| 6.0 | 7.0 | 12.5 | -12.0 | 2.7 | 7.1 | معدل نمو التجارة العالمية (%) |
| السلع | | | | | | |
| 85.00 | 101.00 | 79.63 | 61.86 | 97.66 | 72.71 | النفط (برنت/ دولار للبرميل) |
| المواد الخام الصناعية (معدل | | | | | | |
| -10.7 | 28.0 | 44.5 | -25.6 | -5.1 | 11.2 | التغير %) |
| الغذاء، المواد الغذائية والمشروبات | | | | | | |
| -12.1 | 30.3 | 11.7 | -20.4 | 28.3 | 30.9 | (معدل التغير %) |
| اسعار الصرف | | | | | | |
| 81 | 82 | 88 | 94 | 103 | 118 | الدولار الأمريكي / الين |
| 1.3 | 1.36 | 1.33 | 1.39 | 1.47 | 1.37 | اليورو / الدولار الأمريكي |

Sources: Economist Intelligent Unit (EIU) – April 2011.

بـ علاقة تطورات الاقتصاد العالمي بالاقتصاد الكويتي

كما سبق وأشرنا في بداية تلك المذكرة المختصة فإن الارتباط الوثيق بين الاقتصاد الكويتي والاقتصاد العالمي يحتم متابعة تلك التطورات الاقتصادية وخاصة تأثيرها على أسعار النفط وكذلك أسعار السلع العالمية نظرا لاعتماد الاقتصاد الكويتي على الواردات بصورة رئيسية. وفي هذا السياق نشير إلى مجموعة من نقاط القوة والضعف التي يمكن أن يستفيد منها الاقتصاد الكويتي أو تلك التي تؤثر عليه سلبا في العام 2012 كما يلي.

1. نقاط القوة

- انخفاض أسعار السلع العالمية الغذائية والصناعية مما يعني انخفاض في تكلفة الاستيراد للمواد الغذائية ومن ثم انخفاض في فاتورة الدعم بالموازنة العامة.
- انخفاض نسبي في معدلات التضخم المحلي ومن ثم التحسن في مستوى دخل المواطنين.

2. نقاط الضعف:

- انخفاض في أسعار النفط في العام 2012 ومن ثم انخفاض في مداخيل الدولة.
- انخفاض إيرادات الموازنة العامة ومن ثم فائض الموازنة العامة.